مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 17 / العـــــــدد: 01 (2022)، ص 161- 177

أهمية مؤشرات الحوكمة الرشيدة في قياس ملاءمة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة تحليلية

The importance of good governance indicators in measuring the appropriate of foreign direct investment environment in Algeria – An analytical study

بوركايب محمد عبد الماجد[1]، يحياوي عبد الرحمن[2]

[1] جامعة خميس مليانة، (الجزائر)، a.bourkaib-mohamed@univ-dz

[2] جامعة خميس مليانة (الجزائر)، a.yahiaoui@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/12 تاريخ القبول: 2022/12/07 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

الهدف الجوهري لهذه الدراسة هو تشخيص واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتبيان أهمية مؤشرات الحوكمة الرشيدة في تقييمه مدى ملاءمة البيئة الجزائرية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية من منظور الهيئات الدولية والإقليمية. لتحقيق هدف الدراسة استندنا إلى مضمون كل من تقرير التنافسية العالمي وتقرير تنافسية الاقتصاديات العربية لتحليل ومناقشة ما جاءت به حول الجزائر فيما يخص علاقة مؤشرات الحوكمة بمناخ الاستثمار الأجنبي.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات الحوكمة الرشيدة في الجزائر مازالت ضعيفة فهي تحتل المراتب الأخيرة مقارنة بالدول العربية، كما أن أغلب المؤشرات كانت تحت المتوسط ما يرهن إمكانية الاستفادة منها في تحفيز جذب المستثمرين الأجانب.

كلمات مفتاحية: الحوكمة الرشيدة، الاستثمار الأجنبي، مناخ الاستثمار، الفساد الإداري.

تصنيفات JEL : F21، G11، G34، G38

Abstract:
The main aim of this study is to diagnose the reality of the foreign investment environment in Algeria, and clarify the significance of good governance indicators for evaluating the suitability of investment environment in Algeria to attract foreign investments from the perspective of international and regional institutions. To achieve the study's aim, we relied on the analyzing and discussing the contents of both the Global Competitiveness Report and the Arab Economies Competitiveness Report about Algeria regarding the relationship between the governance indicators and the foreign investment environment. The study concluded that the indicators of good governance in Algeria are still weak, as it occupies the last ranks compared to Arab countries, and that most of the indicators were below average, which indicates the possibility of benefiting from them in stimulating the attraction of foreign investors.
Keywords: good governance; foreign investment; investment environment; administrative corruption.
JEL Classification Codes: F21, G11, G34, G38

المؤلف المرسل: محمد عبد الماجد بوركايب، **الإيميل:** a.bourkaib-mohamed@univ-dz

1. مقدمة:

في خضم العولمة الاقتصادية وما أفرزته من زيادة كبيرة في تدفقات رؤوس الأموال حول العالم من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولأهمية مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال نقلها للتكنولوجيا، مساهمتها في رفع نسب التشغيل، رفع الدخل الوطني الخام بالإضافة لإمكانية مساهمتها في الرفع من صادرات بلد التوطين والحد من الواردات المستنزفة للعملة الصعبة، ومنه انخفاض معدلات البطالة والعديد من المزايا الأخرى التي تستفيد منها الدول المضيفة، فإن مختلف الدول المتقدمة والنامية دخلت في سباق لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورؤوس الأموال المرتبطة بها المولدة للثروة.

والجزائر باعتبارها من الدول النامية، تسعى هي الأخرى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يسهل للمستثمر ممارسة نشاطه بحرية واستقرار ؛ فكما هو معلوم فإن أحد متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه هو تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة وذلك عن طريق معالجة المشاكل الإدارية والبيروقراطية المرتبطة بها، التغير المستمر للقوانين المنظمة لمناخ المال والأعمال وعدم استقرارها، الضغط الجبائي المرتفع وعدم المساواة بين الأعوان الاقتصاديين في ظل سعي البعض منهم للتهرب والغش الضريبيين ما يوفر لهم قدرات تنافسية إضافية لانخفاض أعبائهم الجبائية.

تعد الحوكمة الرشيدة إحدى المؤشرات الحساسة المكونة للمناخ الاقتصادي للدولة، وبالتالي جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا تسعى الحكومات إلى جذب هذا النوع من الاستثمار بتهيئة مناخ أكثر ملائمة للمؤسسات العابرة للقارات من خلال تحسين أداء المؤسسات التشريعية والاقتصادية التي تحفز دخول المستثمر الأجنبي وتوسعه.

وبشكل عام فإن رشادة المؤسسات لها أثر إيجابي على التنمية من خلال تشجيع الاستثمار، ولذلك فإن نوعية هذه المؤسسات يمكن أن يجتذب الاستثمار الأجنبي من خلال الحوكمة الرشيدة، على هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مؤشرات الحوكمة في الجزائر من وجهة نظر أجنبية (من خارج الجزائر) ومدى ملائمتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالإجابة على السؤال الجوهري الموالي :

هل مؤشرات الحوكمة بالجزائر محفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

وللإجابة على السؤال الجوهري أعلاه قمنا بتخمين فرضية البحث الموالية لإثبات صحتها من عدمها، والتي تتمحور حول أن ضعف مؤشرات الحوكمة في الجزائر سبب إحجام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا على أساس أن مؤشرات الحوكمة

الرشيدة أصبحت تمثل أهم العوامل التي يبنى منها مناخ الاستثمار وعالم المال والأعمال بصفة عامة، كما أصبحت المرآة التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي للحكم على البلد المضيف.

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في حجم الاستفادة من نتائجها ومدى الحاجة لها في هذا الوقت بالضبط التي تسعى فيه الجزائر جاهدة لترقية مناخ الاستثمار وتحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهو ما تجلى في إعداد وإصدار قانون جديد للاستثمار سنة 2022 ؛ فالمستفيد المحتمل من نتائج هذه الدراسة هو صانع القرار والمشرع الجزائري، فقانون جديد للاستثمار لا يكفي لتحسين صورة مناخ الاستثمار في الجزائر لدى المستثمر الأجنبي بل لا بد من الرفع من مؤشرات الحوكمة الرشيدة لإعطاء ضمانات كافية للأجنبي تجعله يخر الجزائر كبلد مضيف لاستثماراته من بين البدائل المتاحة له.

2. مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهدافه

في هذا البند سنحاول تقديم مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره متغير البحث التابع من حيث تعاريفه، مكوناته، أهدافه ودوافعه سواء من وجهة نظر البلد المضيف الذي يمثل عنصر الطلب على الاستثمارات أو من وجهة نظر المستثمر الأجنبي باعتباره يمثل عنصر العرض.

1.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي

يعرف الاستثمار بعدة تعاريف تختلف باختلاف الباحثين أو الجهة صاحبة التعريف من جهة والهدف من التعريف من جهة أخرى، فيعرف الاستثمار على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة، ويعرف كذلك على أنه استعمال لرأس المال سعيا وراء الربح مهما كان شكل الاستعمال، كما يعرف قانون الاستثمار الجزائري الجديد رقم 18-22 في المادة رقم 04 منه من خلال الأنشطة التي حددها بأن تكون تمثل عملا استثماريا وهي

اقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج، المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية بالإضافة لعمليات نقل أنشطة من الخارج.

ويمكن تقسيم الاستثمار إلى قسمين رئيسيين ؛ الاستثمار المحلي الذي يكون برؤوس أموال محلية والاستثمار الأجنبي الذي ينتج عنه تدفق رؤوس الأموال من خارج بلد توطين الاستثمار (معاوية احمد حسين، 2014، صفحة 105) وهو النوع الذي سنركز عليه باعتباره موضوع هذه الدراسة.

ويعرف الاستثمار الأجنبي وفق صندوق النقد الدولي (FMI) بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (IFM, 2009, p. 101). ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو للشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفق (UNCTAD) ملكية الأسهم، رأس المال، الأرباح المعاد استثمارها، والقروض مع الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج (UNCTAD, Foreign Direct investment, 1998, p. 2).

وهناك ثلاث مكونات رئيسية للاستثمار الأجنبي وهي:

رأس المال: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات ومنها الصندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

الأرباح المعاد استثمارها: وتشمل حصة خاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص أجنبي (بعداش، 2008، صفحة 51).

القروض داخل شركة واحدة: وتتمثل هذه الفئة معاملات الدين داخل الشركة وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى من غير البلد المضيف فضلا على اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين وغالبا بين الشركة المتعددة الجنسية في المقر وبين الفروع التابعة لها (سلوم، 2008، صفحة 113).

2.2. أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي

من الطبيعي أن لكل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع التي تجعل كل منهما يسعى إلى العمل مع الطرف الأخر لتحقيق أهدافه ودوافعه من أجل الحصول على مصالح متبادلة وفق سياسة رابح/رابح، وعادة ما يقوم البلد المضيف بالعديد من الإجراءات منها القانونية والإدارية والضريبية والجمركية والمصرفية لترغيب وتحفيز المستثمر الأجنبي على اختيار البلد كموطن لاستثماراته في ظل عديد البلدان التي تكون متاحة له كبدائل مضيفة له، وفيما يلي أهداف المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة:

أ. أهداف المستثمر الأجنبي: تكمن أهداف المستثمر الأجنبي في استفادته من فرص استثمارية جديدة غير متوفرة في بلده الأصلي أو حتى الاستفادة من فرص توسعة استثماراته القائمة في حد ذاتها ولكنها وصلت لمرحلة استحالة التوسع من جديد لتشبع السوق أو غيره من الأسباب، ويمكن حصر أهم أهداف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ما يلي (سامي، 2010، صفحة 141):

- الاستفادة من القوانين والتشريعات الملائمة والمحفزة التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها ؛
- الحصول على المواد الخام والمواد الطاقوية من الدول المضيفة وبأسعار معقولة خاصة في الدول الغازية والبترولية على غرار الجزائر لأجل استخدامها في عمليات الإنتاج ؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا تستطيع تسويقها في موطنها الأصلي، خاصة إذا كانت الدولة المضيفة تمنع أو تسمح بشروط صعبة ولوج تلك السلع إليها ؛
- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمر فيها، حيث تكلفة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام والنقل وغيرها ؛
- سهولة منافسة المؤسسات الأجنبية نظيرتها المحلية من حيث جودة المنتجات وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة من خلال التكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها ؛
- سهولة الاستفادة من العقار الصناعي بالنسبة للشركات الإنتاجية التي تحتاج مساحات كبيرة، والدول النامية في مقدمة الدول التي تمتاز بالمساحات الشاسعة على غرار الجزائر ؛
- تستفيد المؤسسات الأجنبية من قلة المخاطر، إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

ب. دوافع الدولة المضيفة: تكمن دوافع الدولة المضيفة التي تسعى وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية فيما يلي :

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف خبرات إدارية ؛
- تحقق الدولة المضيفة جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار لديها محاولة منها للقضاء أو التخفيف من البطالة ومحدودية فرص العمل ؛
- بالاستثمار الأجنبي تحاول الدول المضيفة رفع صادراتها وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وخاصة عند قيام المستثمر بتصدير منتجاته إلى الخارج ؛
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي بالاستثمارات الأجنبية.

3. الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها

من خلال هذا البند سنحاول تحليل مفاهيم الحوكمة الرشيدة على ضوء لسان المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، بالإضافة لتحديد ومناقشة أهم مؤشراتها التي تمثل عوامل لتحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي.

1.3. مقاربة المنظمات الدولية لمفهوم الحوكمة الرشيدة

نظرا لأهمية المنظمات الدولية ودورها في التأثير على سلوكيات المستثمر الأجنبي فإنه لمن المفيد التعرف إلى مقاربات هذه المنظمات لمفهوم الحوكمة، فالبنك الدولي كان أول مؤسسة دولية طرحت مفهوم الحوكمة الرشيدة في نهاية الثمانينات من القرن المنصرم وعرف الحكم الراشد بأنه عملية صنع سياسات تكون متوقعة منفتحة وبعيدة النظر، وبوجود جهاز فني إداري ينفذها ويعمل وفق أسس مهنية وأن تسعى هذه السياسات إلى تحقيق المصلحة العامة واحترام سيادة القانون.

أما صندوق النقد الدولي فقد عرف الحكم الراشد بأنه التركيز على شفافية حسابات الدولة وفاعلية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة الإقتصادية والتشريعية ذات الصلة بنشاط القطاع الخاص وشفافيتها (شعبان، 2014، صفحة 49).

ومن جهتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فهي تنظر لتطور مفهوم الحوكمة في الشركات المساهمة الكبرى، وتمثل هذا التطور في حق كل مساهم في أن

يعرف الكيفية التي تدار بها الشركة بالنيابة عنه من قبل مجلس الإدارة، وبالتالي إخضاع المدراء للمساءلة عن تصرفاتهم وقراراتهم ومدى التزامهم بالشفافية.

أما عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية فعرف الحكم الراشد على أنه الطريقة التي تستعملها السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون البلد على كافة المستويات، وتتضمن الميكانيزمات والمؤسسات التي من خلالها يقوم المواطنون بتحديد مصالحهم وممارسة حقوقهم الشرعية وتأدية واجباتهم.(PNUD, 2000, p. 2)

على ضوء ما سبق يمكن تحديد خصائص الحوكمة الرشيدة فيما يلي :

الجدول 1: مبادئ الحوكمة الرشيدة

صنع السياسات	تنفيذ السياسات	أهداف السياسات
✓ أن تكون متوقعة ؛ ✓ أن تكون منفتحة وغير جامدة ؛ ✓ تهتم بالحاضر والمستقبل.	✓ وجود جهاز فني وإداري كفء ؛ ✓ أن يعمل هذا الجهاز وفق أسس مهنية.	✓ تخدم الصالح العام ؛ ✓ تؤدي إلى احترام سيادة القانون ؛ ✓ تعزز من شفافية الإدارة.

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء المفاهيم المدروسة سابقا.

2.3. مؤشرات الحوكمة الرشيدة

تعرف مؤشرات الحوكمة الرشيدة على أنها مجموعة من المقاييس والمعايير الكمية المناسبة لقياس أداء إدارة الحكم بالطريقة التي تمكننا من توضيح أثار هذه الإدارة على المتغيرات الإقتصادية (راضي، 2020، صفحة 94)، كما أنها أدوات تستخدم في التعبير وقياس مدى تحقيق أهداف التغيرات الاجتماعية التي تسعى إليها، ويصدر عن مجموعة البنك الدولي سنويا مؤشرات تتعلق بفاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة، حيث تتمثل هذه المؤشرات بعدالة المحاكم والسياسات في مؤسسات الدولة اتجاه المواطنين والمقيمين، ومدى فاعلية الحكومة في التصدي للمحسوبية والشاوي وكذلك قدرتها على تنفيذ السياسات الفعالة السليمة واحترام القانون وضمان حقوق الأفراد، إضافة

إلى دور القضاء في التصدي للفساد الإداري وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن، يعد مؤشر الحوكمة الرشيدة من بين عناصر مؤشرات التنافسية العالمية وهي تتراوح بين (-2.5 و+2.5) حيث كلما اقترب التنقيط إلى (+2.5) هذا يعني جودة المؤسسات وجودة الحوكمة الرشيدة.

أ. مؤشر فاعلية الحكومة: هذا المؤشر يعكس تصورات جودة الخدمات العامة وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلال الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

ب. مؤشر سيادة القانون: يقيس هذا المؤشر ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، ويأتي في أبسط معانيه أن المواطنين سواسية أمام القانون، بصرف النظر عن اختلاف اللون، الجنس، الدين أو الوضع الاجتماعي (صادق، 2015، صفحة 23)، ويركز على مدى الثقة بفاعلية القضاء وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية.

ج. مؤشر مكافحة الفساد الإداري: يركز المؤشر على التدابير الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات العامة، التي تؤدي إلى تعطيل أعمال المراجعين، كما يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم (خويلد، 2020، صفحة 97).

4. تحليل علاقة مؤشرات الحوكمة الرشيدة في الجزائر بالاستثمار الأجنبي ومقارنتها بالدول العربية

1.4. المؤشر العام للتنافسية العالمية للجزائر مقارنة بالدول العربية

يشير تقرير مؤشر التنافسية العالمي الذي يضم 133 دولة مختلفة من بينها 16 دولة عربية من بين الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنافسية لسنة 2019، والذي يجعل هذه الدول ضمن مصاف الدول التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر

تفضيلها لتوطين استثماراته والتوجه للعمل فيها بسبب ما توفره من مستوى مقبول من المتطلبات الأساسية ومحفزات الاستثمار.

كما تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بلغت نحو 34.7 مليار دولار سنة 2019، أي حصة الاستثمار الواردة إلى الدول العربية تمثل 2.3% من مجموع تدفقات الاستثمار العالمية البالغة 1540 مليار دولار، والشكل التالي يبين ترتيب الدول العربية حسب المؤشر العام للتنافسية العالمية وحجم الاستثمار الأجنبي فيها (مليار دولار).

الجدول 2: ترتيب بعض الدول العربية وفق المؤشر العام للتنافسية العالمية وحجم الاستثمار الأجنبي فيها

الدولة	الترتيب العام للتنافسية العالمية	ترتيب الدول العربية	حجم الاستثمار الأجنبي
الإمارات	25	1	13.78
قطر	29	2	2.81-
السعودية	36	3	4.56
البحرين	45	4	0.94
الكويت	46	5	0.104
عمان	53	6	3.12
الأردن	70	7	0.91
المغرب	75	8	1.6
تونس	87	9	0.845
لبنان	88	10	2.12
الجزائر	89	11	1.3

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير التنافسية العالمي والاقتصاديات العربية.

يبين الجدول أعلاه احتلال الإمارات المرتبة الأولى عربيا و25 عالميا حسب المؤشر العام للتنافسية العالمي بحجم استثمارات أجنبي يفوق 13.78 مليار دولار أي ما يعادل تقريبا 40% من تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول العربية، تليها قطر في المرتبة 29 عالميا والثانية عربيا، ثم السعودية والبحرين في المرتبة الثالثة والرابعة تواليا، في حين كان ترتيب الجزائر 89 عالميا والحادية عشر عربيا بعد كل من المغرب وتونس ولبنان، وهذا يجعلها من الدول التي لا تتوفر على مستوى مقبول لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

إذا أخذنا هذا المؤشر بعين الاعتبار كمقياس لجلب الاستثمار، وهذا الأمر قد يكون منطقي بسبب الاقتصاد الموجه الذي كانت تنتهجه الدولة، كما أن الفساد الذي كان منتشرا في أوساط الحكومات المتعاقبة أهمل أو تعمد عدم توفير القاعدة القانونية والسياسية والاقتصادية التي توفر للمستثمر الأجنبي حافزا للدخول السوق الجزائرية.

2.4. مؤشرات الحوكمة في الجزائر كعامل لجذب الاستثمار الأجنبي مقارنة بالدول العربية

في هذا الإطار نود أن نشير بأن قيمة كل مؤشر من المؤشرات تقع بين(-2.5) وهو مؤشر يعكس لأداء ضعيف و(+2.5) الذي يعكس أداء قوي للحوكمة الرشيدة، والجدول أدناه يبين هذه المؤشرات.

الجدول رقم3 :ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشرات الحوكمة الرشيدة

البلد	فاعلية الحكومة	الترتيب	سيادة القانون	الترتيب	مكافحة الفساد	الترتيب	المتوسط	الترتيب
الإمارات	1.4302	1	1.0137	1	1.5363	1	1.326	1
قطر	0.7872	2	0.9815	2	1.1250	2	0.964	2
عمان	0.2118	5	0.6154	3	0.5261	4	0.451	3
السعودية	0.2805	4	0.3103	6	0.5720	3	0.387	4

البحرين	0.3160	3	0.5828	4	0.1131	5	0.337	5
الأردن	0.1511	6	0.3635	5	0.4342	6	0.316	6
تونس	0.1214-	9	0.1494	8	0.1144	7	0.047	7
الكويت	0.1130-	8	0.2697	7	0.0550-	9	0.033	8
المغرب	0.1013-	7	0.0664-	9	0.0216-	8	0.063-	9
مصر	0.5686-	11	0.420-	10	0.5287-	11	0.50-	10
الجزائر	0.4889-	10	0.8190-	12	0.5180-	10	0.61-	11
موريتانيا	0.7161-	12	0.6320-	11	0.6742-	12	0.67-	12

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2022، ص33-49.

تشير الإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد العربي عن مجموعة من مؤشرات الحوكمة الرشيدة التي سنحاول تحليل كل مؤشر على حدى، ومن أبرزها :

مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، ومدى جودة الخدمات العامة، ومن خلال التقرير محل الدراسة نستنتج أن مؤشر فاعلية الحكومة في الجزائر منخفض مقارنة بالدول العربية الأخرى وكذا دول المغرب العربي، فمن خلال الجدول تحتل الجزائر المرتبة العاشرة بقيمة (-0.4889) نقطة وهي قيمة أقل من المتوسط في الوقت الذي استحوذت فيه الإمارات العربية على المركز الأول بقيمة (+1.43) نقطة، كما حلت قطر على المركز الثاني بقيمة (+0.7872) نقطة.

مؤشر سيادة القانون: الذي يعد من أهم مبادئ الحكومة، ويركز المؤشر على مدى الثقة بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية، ومن خلال التقرير محل الدراسة نستنتج أن مؤشر سيادة القانون في الجزائر منخفض جدا مقارنة بالدول العربية الأخرى، فهي تحتل المرتبة الثانية عشر أي الأخيرة في هذه القائمة بقيمة (-0.819) أي بعد كل من موريتانيا، مصر، المغرب، تونس...، وقد احتلت كل من الإمارات وقطر المرتبة الأولى والثانية على التوالي.

مؤشر مكافحة الفساد الإداري: يركز هذا المؤشر على التدابير الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات والإدارات العامة التي تؤدي إلى تعطيل الأعمال، وقد حققت الإمارات المركز الأول على مستوى الدول العربية حيث سجلت قيمة (+1.536) نقطة في حين احتلت الجزائر المركز العاشر بقيمة(-0.518) نقطة وهي نتيجة ليست مرضية لغياب الشفافية في بعض المعاملات الإدارية، وهذا يدل على وجود مشاكل لابد من معالجتها حتى تتمكن الجزائر من تحقيق مبدأ مهم من مبادئ الحوكمة الرشيدة.

5. خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع مؤشرات الحوكمة في الجزائر من وجهة نظر أجنبية (من خارج الجزائر) ومدى ملائمتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات هيئات دولية وإقليمية من خلال تحليل تقرير التنافسية العالمي وتقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج بحثية نوضحها في النقاط الموالية :

- المستثمر الأجنبي يعمل بمبدأ رابح/رابح مناصفة مع الدولة المضيفة، ولا يمكن للدول التي ترغب في تحقيق دوافعها من وراء الاستثمارات الأجنبية أن تنجح إذا لم تقدم للمستثمر كل التسهيلات لحماية أمواله وتحقيق أهدافه ؛
- مؤشرات الحوكمة الرشيدة صالحة بدرجة كبيرة في قياس مدى توفر الدول المضيفة للبيئة المناسبة لتحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي مرتبطة في مجملها بفاعلية الأداء الحكومي والمؤسسات والإدارات العمومية ؛
- الدول العربية ذات الرصيد العالي (قريب من (+2.5)) نقطة في مؤشر الحوكمة الرشيدة أوفر حظا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لأنها الأكثر توفيرا للبيئة الاستثمارية الملائمة ممثلة في الحوكمة الرشيدة ؛

- مؤشرات الحوكمة الرشيدة في الجزائر كلها منخفضة أي سالبة مما يثبت بأن أداء المؤسسات والإدارات العمومية ضعيف، هذا الأخير هو أحد العوامل التي أدت إلى انخفاض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ؛
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مازالت دون مستوى الطموحات، وعلى الجزائر المواصلة في إجراء الإصلاحات الحالية للرفع من وتيرة وحجم تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة.

كاقتراح قد يساهم في تذليل القيود ومحاولة الرفع من مؤشرات الحوكمة الرشيدة في الجزائر بهدف الرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في، انتهت هذه الدراسة إلى اقتراح جملة من التوصيات، هي:

- محاولة رفع مستوى مؤشرات الحوكمة لما لها من أهمية في بناء صورة إيجابية تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق تحسين أداء المؤسسات والإدارات العمومية والحد من سرطان البيروقراطية الإدارية ؛
- تطوير النصوص التشريعية من أجل توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي، وهو الذي ما فئت الجزائر على انتهاجه بإصدار قانون الاستثمار لسنة 2022 مع الحرص على حسن تطبيقه وتسهيل الإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار ؛
- الحرص كل الحرص على استقرار التشريعات ذات العلاقة ببيئة الاستثمار ليكون المستثمر الأجنبي قادرا على دراسة جدوى مشروعه على المستوى المتوسط والبعيد ؛
- لمنافسة بقية الدول العربية يكون من الأحسن التقليل من الضغط الضريبي مقارنة بها لجعل الجزائر تتميز بتكلفة جبائية أقل ؛
- تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية للتسويق للجزائر كوجهة استثمارية مربحة للمستثمرين الأجانب ومحاولة محو الصورة القاتمة التي يرانا منها الغير في الخارج بسبب الممارسات البيروقراطية السابقة واستفحال الفساد.

6. قائمة المراجع

1. ابراهيم خويلد ووليد صاحب، جودة مؤشرات الحوكمة وأثرها في التقليل من تقلبات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الدراسات الاقتصادية والكمية، 2020، المجلد 06 العدد 01، ص ص 93-103.
2. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري، 2008، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
3. داوود سلوم الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافعالاستثمار الأجنبي، 2008، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
4. محمد محمد السيد راضي ومحمد أصيل شكر، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة البحوث المالية التجارية، 2020، المجلد 21، العدد 02، ص ص 84-111.
5. محي الدين شعبان، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور الامم المتحدة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2014، الأردن.
6. موفق احمد وحلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره على البيئة الإقتصادية – نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010، العدد 80.
7. معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 2014، المجلد 28، العدد 02، ص ص 103-150.

8. وفاء هانم ومحمد صادق، الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني، المكتب الجامعي الحديث، 2015، جمهورية مصر العربية.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، المؤرخ في 24 جويلية 2022، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 50 بتاريخ 28 جويلية 2022.
10. IFM. (2009). *Balance of payments and international investment Manual, sixth edition.*
11. PNUD. (2000). *Report about development human.* Consulté le 05 25, 2022, sur www.org/../development/undp-poverty.repo.
12. UNCTAD. (1998). *Foreign Direct investment.* Geneva: unctad series an issues internationl investment agrements.
13. UNCTAD. (1998). *Foreign Direct investment and devlopment,unctad series an issues international investment agrement.* Geneva.